Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Academic and Legal Elites and Their Intellectual Influence in Iraq (1958–1968)

Asst. Lect. ISAM AYAD TAREQ
Mustansiriyah University/College of Education
isam94ayad@uomustansiriyah.edu.iq

Copyright (c) 2026 **Asst. Lect. ISAM AYAD TAREQ**

DOI: https://doi.org/10.31973/38wgqf34

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study describes the intellectual and political roles played by academic and legal elites in Iraq during a crucial point in the country's modern history, from 1958 (the republican regime was founded) to 1968 (a decade of political and ideological convulsions ended) and, more specifically, during the period known as the short century. The current research will try to find out the intellectual and social backgrounds of these elites and the environment of politics where they developed their ideas, as well as their contributions towards legislation, higher education, and the political and social discourse. Moreover, the article considers the nature of such elites' relationships with centers of power and their degree of control over the shaping of and response to public policies. There follows a structure of study that centers on four main themes: an elite theory conceptual framework, the historical development of Iraqi elites, transformations following the 1958 revolution, and the role of universities and research institutions in creating intellectual trends. Further, the presence of legal elites is highlighted to have contributed to their reform of the judicial and legislative systems. The study analyzes the analysis of the contemporary documents as well as sources and compares the intellectual switch with the political and shows that Iraqi elites have been in the national environmental in this time, yet their muscle was occasionally compromised by the character and instability of political framework. This research aims to provide one more objective reading of the role of elites in shaping of Iraqi political and legal consciousness and leave room for other studies of elites after Iraq's modern history.

Keywords: Academic elites, elite-power relations ,legal elites

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

النخب الأكاديمية والقانونية وأثرها الفكري في العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨ م)

م.م. عصام اياد طارق
الجامعة المستنصرية / كلية التربية

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول هذا البحث دراسة الدور الفكري والسياسي للنخب الأكاديمية والقانونية في العراق خلال مرحلة حاسمة من تاريخه المعاصر، وهي المدة الممتدة من عام ١٩٥٨، التي شهدت قيام النظام الجمهوري، حتى عام ١٩٦٨، الذي مثل نهاية عقد مليء بالتقلبات السياسية والفكرية. وسعى البحث إلى تحليل الخلفيات الفكرية والاجتماعية لهذه النخب، والبيئة السياسية التي تشكلت فيها، مع تسليط الضوء على مساهماتها في مجالات التشريع، والتعليم العالي، وتطوير الخطاب السياسي والاجتماعي، كما ركّز على طبيعة العلاقة بين هذه النخب ومراكز السلطة، ومدى تأثيرها في توجيه السياسات العامة أو التفاعل معها. وقد توزعت فصول البحث على دراسة الإطار المفاهيمي للنخبة، والنشأة التاريخية للنخب العراقية، والتغيرات التي رافقت فترة ما بعد ١٩٥٨، ودور الجامعات ومراكز البحث في تشكيل وبلورة الاتجاهات الفكرية، فضلاً عن مساهمات النخب القانونية في إصلاح المنظومة القضائية والتشريعية.

ومن خلال استعراض الوثائق والمصادر المعاصرة، ومقارنة التحولات الفكرية بتطور الأحداث السياسية، توصل البحث إلى أن النخب العراقية خلال هذه المرحلة كانت حاضرة بقوة في المشهد الوطني، وإن كان حضورها محدوداً أحياناً بفعل طبيعة النظام السياسي وتقلباته. إن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم قراءة موضوعية لدور النخب في بناء الوعي السياسي والقانوني العراقي، وتفتح الباب أمام دراسات لاحقة لتفصيل أعمق لأثر هذه النخب في مراحل لاحقة من تاريخ العراق الحديث

الكلمات المفتاحية: النخب الأكاديمية، النخب القانونية، العراق والعهد الجمهوري

المقدمة:

شكّل العقد الممتد بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والفكري العراقي، إذ شهد تحولات جذرية في بنية النظام السياسي والاجتماعي بعد انهيار الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، وإعلان النظام الجمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم. كانت هذه المدة مليئة بالصراعات الأيديولوجية، والتقلبات السياسية، ومحاولات إعادة تشكيل الدولة العراقية الحديثة على أسس جديدة. وفي خضم هذه المتغيرات، برزت النخب الأكاديمية والقانونية بوصفها قوة فكرية فاعلة أسهمت في صياغة مفاهيم الدولة، والمواطنة، والعدالة، والدستور، مستندة إلى رصيدها المعرفي وموقعها داخل مؤسسات التعليم العالي والقضاء والتشريع.

لقد ساهم الأكاديميون العراقيون، سواء في الجامعات أم المراكز البحثية، في توجيه الفكر العام من خلال كتاباتهم، ومناهجهم، ومواقفهم الفكرية، إذ تباينت توجهاتهم بين التيارات القومية والليبرالية واليسارية. كما اضطلع رجال القانون بدور بارز في إعادة صياغة الإطار الدستوري والتشريعي للدولة، من خلال مشاركتهم في صياغة الدساتير المؤقتة، والقوانين الأساسية التي نظّمت الحياة السياسية والاجتماعية بعد الثورة. ويُعدّ هذا الدور تجسيدًا لتفاعل النخبة مع بيئتها السياسية والاجتماعية، بما تحمله من رؤى إصلاحية وطموحات تحديثية.

إلا أن هذا الدور لم يكن بمنأى عن التحديات؛ فقد واجهت هذه النخب ضغوطًا سياسية متزايدة، ومحاولات لاحتوائها أو تهميشها من قبل الأنظمة الحاكمة المتعاقبة، ولاسيّما بعد تفاقم الصراع بين القوى القومية واليسارية، وصولاً إلى هيمنة حزب البعث في عام ١٩٦٨، وهو ما انعكس بشكل واضح على استقلالية النخبة، وحريتها الفكرية، ومكانتها في الدولة.

من هنا، يهدف هذا البحث إلى دراسة النخب الأكاديمية والقانونية في العراق خلال المدة (١٩٥٨ – ١٩٦٨)، وتحليل أثرها الفكري في إعادة بناء المفاهيم السياسية والقانونية، واستكشاف مدى تأثيرها في صناعة القرار وتوجيه الرأي العام، مع تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها، والسياقات التي تشكلت فيها، والإرث الذي تركته للأجيال اللاحقة ، ويتألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث رئيسية وخاتمة ، تضمن المبحث الأول عن النخب الأكاديمية ودورها الفكري في العراق لعام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٨ ، اما المبحث الثاني فقد أشار الى النخب ، القانونية ودورها في البنية التشريعية والفكر القانوني ، في حين تحدث المبحث الثالث عن العلاقة بين النخبة والسلطة وتأثيرها المتبادل (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

الإطار التاريخي والسياسي للعام (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

تمهيد

شكّلت سنة ١٩٥٨ منعطفًا حاسمًا في التاريخ السياسي للعراق، إذ وضعت حدًا للنظام الملكي الذي تأسس عام ١٩٢١، وجاءت بثورة ١٤ تموز التي حملت معها طموحات وطنية واجتماعية كبيرة. دخل العراق في عقد مضطرب من التحولات، تخللته انقلابات وصراعات فكرية وأيديولوجية، أثرت بشكل مباشر في شكل الدولة ودور النخب، ومنها النخب الأكاديمية والقانونية التي بدأت تكتسب موقعًا أكثر وضوحًا في المجتمع العراقي الجديد (زين العابدين،١٩٩٩: ص٧٥).

إذ جاءت ثورة ١٤ تموز بقيادة الضباط الأحرار وفي مقدمتهم العميد عبد الكريم قاسم، للقضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية. وقد رافق هذا التحول انهيار البنية التقليدية للدولة الملكية، وبروز خطاب سياسي جديد يتبنى مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتقارب مع الكتلة الشرقية، والانفتاح على الفكر القومي والاشتراكي (زين العابدين،١٩٩٩: ص٨٢).

تميزت السنوات الأولى من الثورة بإجراءات راديكالية في السياسة والاقتصاد، مثل قانون الإصلاح الزراعي، وقانون الأحوال الشخصية (١٩٥٩)، وهي إجراءات حملت طابعًا فكريًا واجتماعيًا تقدميًا. في هذه المرحلة بدأت النخب المثقفة، الأكاديمية والقانونية، بالظهور كلاعبين أساسيين في النقاش العام، وشاركت بعض الأسماء البارزة في صياغة النصوص القانونية والتشريعية (حميد،١٩٧٩: ص١٢٠–١٣٠).

إذ شهدت المرحلة التي أعقبت الثورة تصاعدًا للصراع بين القوى القومية (مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب) والقوى اليسارية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي الذي اكتسب نفوذًا كبيرًا في أوساط الطبقة المثقفة والعمالية. أدى هذا الصراع إلى اضطراب سياسي متكرر، وانعدام الاستقرار، وانقلابات متتالية (حميد،١٩٧٩: ص١٣٣).

في هذا السياق، وجدت النخب الفكرية نفسها أمام بيئة سياسية مشحونة، مما أدى إلى انقسامها أيديولوجيًا: فبعضها انحاز إلى الفكر القومي العربي، والبعض الآخر إلى الفكر الاشتراكي الماركسي، في حين سعى آخرون إلى البقاء ضمن خط مستقل يحافظ على النزعة الأكاديمية البحتة، على الرغم من الطابع الثوري الذي طبع النظام الجديد، إلا أن المؤسسات لم تُبنَ على أسس دستورية راسخة. فقد اعتمد النظام الجمهوري على دساتير مؤقتة صدرت أعوام ١٩٥٨، ١٩٦٤، و١٩٦٨، وكل منها جاء ليعكس التوازنات السياسية الجديدة بعد كل انقلاب. لم تكن هذه الدساتير نتاج حوار مجتمعي واسع بقدر ما كانت

انعكاسًا لتوازن القوى داخل النخبة الحاكمة، ومع ذلك أدت النخب القانونية دورًا في صياغة هذه النصوص، وإن كان ضمن هامش ضيق (الحسني،١٩٨٧: ص١٩٠).

كما توسعت المؤسسات التعليمية، خصوصًا بعد تعزيز دور جامعة بغداد، والتي أصبحت في هذه المرحلة مركزًا أساسيًا للفكر السياسي والنقاش الأيديولوجي، وموطنًا للنخبة الأكاديمية التي بدأت تمارس دورًا عامًا، سواء عبر التعليم أو المشاركة في النقابات المهنية أو من خلال النشر في المجلات والصحف (الرفيعي:٢٠٠٩،ص٧٧)

إذ شهد العراق في هذا العقد عدة انقلابات بارزة:

١) انقلاب شباط ١٩٦٣ : قادة حزب البعث بالتحالف مع ضباط قوميين للإطاحة بعبد الكريم قاسم. تميزت هذه الفترة بالعنف السياسي، وملاحقة الشيوعيين، وإقصاء عدد كبير من النخب ذات التوجه اليساري

٢) انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣: تم الإطاحة بالبعثيين من قبل عبد السلام عارف، الذي حكم حتى وفاته عام ١٩٦٦، ثم تبعه شقيقه عبد الرحمن عارف حتى انقلاب تموز ١٩٦٨

أدت هذه الانقلابات المتتالية إلى عدم استقرار البيئة السياسية، وانعكس ذلك مباشرة على واقع النخب، التي عانت من التهميش أو القمع، أو الاستقطاب من قبل السلطة، ما أثر في استقلالية مواقفها وإنتاجها الفكري(العبوسي، ١٩٧٣، ص٥٥).

أدت هذه الانقلابات المتتالية إلى عدم استقرار البيئة السياسية، وانعكس ذلك مباشرة على واقع النخب، التي عانت من التهميش أو القمع، أو الاستقطاب من قبل السلطة، ما أثر في استقلالية مواقفها وإنتاجها الفكري (الدوري، ١٩٨٧: ص١١٠).

أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى بروز ثلاث ظواهر أساسية أثّرت في النخب:

١) تسييس الجامعات والنقابات: حيث أصبحت الجامعات ساحات للصراع الأيديولوجي، وتعرض العديد من الأكاديميين للطرد أو النفي بسبب آرائهم السياسية.

٢) تراجع استقلالية القضاء: وعلى الرغم من محاولات بعض رجال القانون الحفاظ على حيادهم المهني، إلا أن السلطة كثيرًا ما تدخلت في سير القضاء واختارت رموزه بناءً على الولاء لا الكفاءة

٣) الهجرة الفكرية: اضطر العديد من المثقفين والأكاديميين إلى مغادرة العراق، مما تسبب في نزيف نخبوي أثّر في البنية الفكرية داخل البلاد (الخياط،١٩٧٠: ص٨٧).

المبحث الأول: النخب الأكاديمية ودورها الفكري في العراق (١٩٥٨– ١٩٦٨)

أولاً: نشأة النخبة الأكاديمية وتوسع مؤسسات التعليم العالي

بدأت ملامح النخبة الأكاديمية الحديثة في العراق بالتبلور قبيل عام ١٩٥٨، غير أن الثورة وما تبعها من انفتاح في مؤسسات التعليم ساعدت في تسريع تشكل هذه النخبة وصعودها. وقد ساهم تأسيس جامعة بغداد رسميًا عام ١٩٥٧، ثم التوسع في الكليات والمعاهد، في خلق بيئة مؤسسية ساعدت على إنتاج نخب أكاديمية متخصصة في مجالات متعددة، من أبرزها القانون، الفلسفة، الاجتماع، العلوم السياسية، والاقتصاد

تبنّت الدولة مشروعًا لتوسيع قاعدة المتعلمين والمثقفين، شمل إرسال بعثات دراسية إلى الخارج، واستقطاب أساتذة من دول عربية وأجنبية، مما ساعد على انفتاح الفكر الأكاديمي العراقي على مدارس علمية وفكرية متعددة، وولادة جيل جديد من المفكرين والباحثين (الوردي، ١٩٧٦: ص٩٨).

ثانيًا: الخطاب الفكري للنخبة الأكاديمية

تميزت النخبة الأكاديمية العراقية في هذه المرحلة بتنوعها الفكري والأيديولوجي، إذ تشكّلت من تيارات متباينة شملت:

١) التيار القومي العربي: متأثرًا بأفكار الوحدة العربية والناصرية، وقد تبناه عدد من أساتذة الجامعات، خاصة في كليات الآداب والحقوق

٢) التيار اليساري الماركسي: الذي كان له حضور واسع، خاصة في صفوف الشباب الجامعي، وانتشر عبر المجلات الفكرية والمحاضرات، مثل مجلة الثقافة الجديدة.

٣) التيار الليبرالي والتنويري: الذي دعا إلى الديمقراطية والإصلاح التدريجي، وكان يمثل خطًّا وسطًا بين القومية واليسار (حسين،١٩٨٩: ص٦٧–٧١).

٤) التيار الديني : على الرغم من أن التيار الديني لم يكن هو المسيطر على المشهد القانوني العراقي بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، إلا أن حضوره كان مهمًا ومؤثرًا في عدد من المحطات الحساسة، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية والتشريع المستند إلى الشريعة. كما شكل جزءًا من النقاش الفكري الدائر داخل النخبة القانونية حول طبيعة الدولة، ومصدر الشرعية، وحدود تدخل القانون في حياة الأفراد. وقد أسهم هذا التيار في إبقاء البعد الديني حيًا ضمن الخطاب القانوني العراقي في مرحلة التغيير السياسي والاجتماعي العميق(الدوري: ١٩٧٨، ص١١٤)

أسهمت هذه النخب في طرح رؤى حول قضايا الدولة والمجتمع، منها: العدالة الاجتماعية، الإصلاح التعليمي، الحريات العامة، والنقد السياسي. وقد اتخذ هذا الدور أشكالًا متعددة: محاضرات أكاديمية، أبحاث منشورة، مشاركات في الصحافة، أو في الندوات الثقافية داخل الجامعات وخارجها.

ثالثًا: النخبة الأكاديمية بين الاستقلال والاحتواء

لم يكن موقع النخبة الأكاديمية مستقرًا دائمًا، إذ سعت الأنظمة السياسية المختلفة خلال الفترة (١٩٥٨ – ١٩٦٨) إلى توظيف الجامعات وأساتذتها في الصراع الأيديولوجي، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب الحاد داخل الجامعة، وظهور نوع من تسييس المعرفة. ونتيجة لذلك، برزت ثلاث فئات من النخبة.

١) نخبة موالية للسلطة: شكّلت النخب الموالية للسلطة جزءًا مهمًا من البنية السياسية والاجتماعية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ أدت هذه النخب دورًا مزدوجًا تمثل في دعم الأنظمة السياسية المتعاقبة من جهة، والمشاركة في صياغة السياسات والتشريعات التي تخدم توجهات الدولة من جهة أخرى. وقد تركز ولاء هذه النخب – سواء كانت أكاديمية أو قانونية – حول رموز الحكم، لاسيما في ظل الصراعات الأيديولوجية بين القوميين، واليساريين، والإسلاميين. ففي العديد من الحالات، تم اختيار عناصر النخبة بناءً على قربهم من مراكز القرار السياسي أكثر من كفاءتهم العلمية أو المهنية، مما أدى إلى تسخير بعض المؤسسات الأكاديمية والقانونية لخدمة الأجندة السياسية الحاكمة. إن ارتباط هذه النخب بالسلطة أتاح لها امتيازات مادية ووظيفية، إلا أنه في المقابل قلّص من استقلاليتها الفكرية .(الدوري:١١٦،١٩٨٧) وأضعف ثقة الشارع والمجتمع. بها، خاصة حينما أسهمت في تبرير سياسات السلطة أو تغطية الانتهاكات القانونية باسم المصلحة الوطنية. ويعد ذلك من أبرز التحديات التي واجهت تطور الفكر القانوني والأكاديمي المستقل في العراق خلال تلك المرحلة (عادل: ١٩٨٥، ص٩٢).

٢) نخبة مستقلة: برزت خلال المدة التي أعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مجموعة من النخب الأكاديمية والقانونية التي حافظت على استقلاليتها الفكرية والسياسية، ورفضت الانخراط في الصراعات الأيديولوجية أو التبعية للسلطة. وتميزت هذه النخب بمواقفها الموضوعية التي وضعت مصلحة الوطن، وتطوير الدولة الحديثة، فوق أي انتماء حزبي أو سياسي. وقد ساهمت هذه النخب في بناء خطاب عقلاني وموضوعي داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي، وركزت على ترسيخ القيم الدستورية والقانونية، والحرص على تطوير التعليم والقضاء، بعيدًا عن الاستقطابات السياسية. كما قدمت نقدًا بناءً للسلطة والمعارضة معًا، وسعت إلى تعزيز ثقافة الحوار والفكر المستقل، مما أكسبها احترامًا

واسعًا داخل المجتمع العلمي والثقافي. إلا أن النخب المستقلة غالبًا ما كانت تُهمَّش أو تُحاصَر من قبل السلطة أو القوى المتصارعة، نتيجة لمواقفها المحايدة أو النقدية. وعلى الرغم من ذلك، شكّلت هذه النخب ضميرًا حيًّا للمرحلة، وأسهمت في الحفاظ على حدٍّ أدنى من الاستقلال الأكاديمي والعدالة القانونية وسط مرحلة مضطربة من التحولات السياسية في العراق (عبد المهدي: ١٩٨٨، ص١٧).

٣) نخبة معارضة: تجلّى في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تيار من النخب الأكاديمية والقانونية المعارضة للسلطة، كان يعكس موقفًا نقديًا من أداء الحكم الجديد، خاصة مع اتساع نفوذ الجيش، وظهور النزعة الفردية في اتخاذ القرار، وغياب المؤسسات الديمقراطية الحقيقية. وقد تمثلت المعارضة في شخصيات جامعية وقانونية بارزة، عبّرت عن رفضها لسياسات التسلط والإقصاء، سواء من خلال الكتابات الصحفية، أو النشاط في النقابات، أو الانضمام إلى أحزاب ذات طابع فكري معارض مثل الحزب الشيوعي العراقي أو بعض التيارات القومية التي انقلب عليها الحكم بعد ١٩٥٩. لم تقتصر معارضة هذه النخب على الجانب السياسي فقط، بل شملت الاحتجاج على تقييد الحريات الأكاديمية، والتدخل الأمني في شؤون الجامعات، ومحاولات تسييس القضاء. وقد دفع العديد من هذه الشخصيات ثمن مواقفها، حيث تعرضت للاعتقال أو الإقصاء الوظيفي أو النفي. على الرغم من القمع، أدّت هذه النخب دورًا مهمًا في كشف تجاوزات السلطة، وحفظت للخطاب القانوني والأكاديمي نزاهته واستقلاليته النسبية، وأسهمت في خلق مناخ من الوعي العام والرفض الثقافي للتسلط (١٤) (محفوظ،١٥١:١٩٩٤).

من أبرز الأمثلة على هذا الصراع، ما حدث بعد انقلاب شباط ١٩٦٣، حين تعرّض عدد من الأساتذة الجامعيين المعروفين بتوجهاتهم اليسارية للفصل من وظائفهم، أو أجبروا على مغادرة العراق، ما أسهم في إضعاف الحياة الأكاديمية مؤقتًا (بطاطو،١٩٩٢: ص٤٦).

رابعًا: مساهمة النخب الأكاديمية في المؤسسات والنقابات

لم يقتصر دور النخبة الأكاديمية على التعليم فحسب، بل تجاوز ذلك إلى النشاط النقابي والمهني. شارك العديد منهم في تأسيس أو تنشيط نقابات مثل:

١) نقابة المعلمين: التي تحولت في كثير من الأحيان إلى ساحة للصراع الأيديولوجي.

وتأسست نقابة المعلمين في العراق سنة ١٩٥٢م، وجاء تأسيسها في إطار تصاعد الوعي النقابي والمهني في فترة العهد الملكي، تلبية لحاجة المعلمين إلى كيان يمثل مصالحهم ويعبر عن تطلعاتهم المهنية والتعليمية والاجتماعية.(الوردي:١٩٧٦،١٠١)

أهداف النقابة:

١. الدفاع عن حقوق المعلمين والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية والوظيفية.
٢. المساهمة في تطوير العملية التربوية والتعليمية في العراق.
٣. رفع المستوى العلمي والمهني للمعلمين من خلال إقامة الندوات والدورات.
٤. تمثيل المعلمين أمام الجهات الرسمية ومتابعة قضاياهم.
٥. تعزيز التضامن النقابي بين المعلمين داخل العراق وخارجه

في فترة ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ازدادت أهمية نقابة المعلمين في العراق بوصفها أحد مراكز النشاط الفكري والسياسي للنخب التعليمية. برز عدد من الشخصيات القيادية داخل النقابة الذين لعبوا دورًا مهمًا في الدفاع عن استقلال المعلم والمساهمة في صياغة الوعي الوطني والتربوي.(بطاطو:١٩٩٢)

أبرز قيادات نقابة المعلمين (١٩٥٨–١٩٦٨):

١. الدكتور صفاء عبد القادر – من أبرز الشخصيات التعليمية في الستينيات، وقد تولّى مناصب قيادية داخل النقابة، وكان من الداعمين لاستقلال القرار التربوي عن التدخلات السياسية.
٢. محمد علي الجميلي – كان أحد الأصوات المؤثرة داخل النقابة، وشارك في صياغة مذكرات مطلبية للحكومات المتعاقبة بعد ١٩٥٨.
٣. عبد الجبار سعيد – تولى دورًا فاعلًا في لجنة التفاوض مع وزارة التربية خلال سنوات مطلع الستينيات.
٤. فوزي رشيد – أكاديمي معروف أسهم في تطوير رؤية النقابة لدور المعلم في المجتمع، وشارك في وفود تمثيلية على المستوى العربي.
٥. حسين الهاشمي – عضو فاعل في الهيئة الإدارية للنقابة، وكان له دور في إصدار نشرات ومواقف تعكس استقلالية النقابة.

وفي تلك المدة، كانت النقابة منبرًا للتعبير عن التوجهات الوطنية والانتقادات الموجهة للسلطة التعليمية والسياسية. تعددت الاتجاهات السياسية داخل النقابة، ما بين قوميين ويساريين ومستقلين، ما جعلها ساحة حوار واحتكاك سياسي وفكري*

٢) تجمع الأكاديميين (وإن لم تكن رسمية في حينها، إلا أن هناك تجمعات أكاديمية لعبت دورًا مشابهًا) (عزيز،١٩٩٢: ص٥١).

كما ساهم بعضهم في لجان صياغة السياسات التعليمية والثقافية، أو في لجان صياغة القوانين، وخاصة أولئك المنتمين إلى كليات القانون والعلوم السياسية (حميد،١٩٧٩: ص١٢٢).

خامسًا: الإنتاج الفكري والأكاديمي في هذه المرحلة

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دخل العراق مرحلة من التحولات العميقة على المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية، وبرزت النخبة القانونية بوصفها واحدة من أبرز النخب الفاعلة في هذه المرحلة. ولم يقتصر دورها على الجوانب التشريعية والمؤسسية، بل امتد إلى الإنتاج الفكري والأكاديمي، الذي شكّل أحد أدواتها في التأثير، ونشر رؤيتها القانونية والسياسية.(حميد:١٩٧٩،١٢٢)

ثانيًا: ملامح الإنتاج الفكري للنخبة القانونية

١. الكتابة القانونية النظرية

شهدت هذه المرحلة ازدهارًا في التأليف القانوني، حيث قام عدد من أساتذة كليات الحقوق والقضاة والممارسين القانونيين بتأليف كتب متخصصة في:

- الفقه الدستوري.
- القانون المدني.
- القانون الجنائي.
- القانون الإداري.
- القانون الدولي.

وكانت هذه المؤلفات تعكس الاتجاهات الفكرية المختلفة (القومية، الاشتراكية، الليبرالية)، مما أتاح للباحثين والطلاب مجموعة واسعة من المدارس القانونية في التحليل والتطبيق.

٢. البحوث والمقالات في المجلات الأكاديمية

نشطت النخبة القانونية في النشر عبر مجلات علمية محكمة، مثل:

- مجلة القضاء التي تصدرها نقابة المحامين.
- مجلة القانون والسياسة التي تصدرها كلية الحقوق في جامعة بغداد.

ونشرت في هذه المجلات مقالات حول:

- تفسير القوانين الجديدة (مثل قانون الأحوال الشخصية والإصلاح الزراعي).
- مقارنات بين القانون العراقي والقوانين العالمية.
- إشكالات التطبيق القضائي.
- تطور النظم الدستورية.(العطاوي:١٩٩٥،١٦٠)
- الكتابات السياسية ذات الطابع القانوني

شارك بعض القانونيين في كتابة مقالات سياسية ذات طابع قانوني، ركزوا فيها على:

- مفهوم السيادة الشعبية.

- علاقة السلطة بالقانون.
- الشرعية الدستورية.
- حدود الحريات العامة.

وكانت هذه المقالات تُنشر في الصحف القومية أو اليسارية، وتعكس مواقف فكرية حادة في بعض الأحيان، نتيجة تصاعد الصراع الأيديولوجي.

ثالثًا: الإنتاج الأكاديمي في الجامعات

١. تطوير المناهج القانونية

عمل أساتذة القانون في جامعة بغداد على تحديث مناهج الدراسة القانونية لتواكب:

- التغيرات الدستورية بعد سقوط النظام الملكي.
- القوانين الجديدة التي صدرت في عهد الجمهورية.
- إدخال مواد جديدة مثل "القانون الزراعي" و"القانون الاشتراكي".

٢. إشراف على الرسائل الجامعية

على الرغم من محدودية عدد الدراسات العليا في تلك الفترة، إلا أن بعض النخبة شاركوا في:

- الإشراف على رسائل ماجستير في موضوعات مثل القضاء الإداري، التطور الدستوري، أو الفقه الجنائي.
- فتح آفاق بحثية أمام الطلبة لفهم التحولات القانونية الحديثة.(العظم:١٩٩١:٩١)

٣. الندوات والملتقيات

شاركت النخبة القانونية في تنظيم ندوات فكرية داخل الجامعات أو ضمن نقابة المحامين، وكان بعضها يناقش:

- العدالة الاجتماعية في ضوء القانون.
- القضاء في ظل الأنظمة الجمهورية.
- سيادة القانون والشرعية الثورية.

رابعًا: خصائص الإنتاج الفكري القانوني في هذه المرحلة

١. الطابع التحليلي النقدي: كان العديد من الإنتاجات يتسم بروح نقدية للأنظمة السابقة، والسعي لإعادة تأسيس فهم جديد للعلاقة بين السلطة والقانون.

٢. التأثر بالإيديولوجيات: لم يكن الفكر القانوني معزولًا عن المناخ السياسي، بل تأثر بوضوح بالتيارات القومية واليسارية، التي كانت تسعى إلى إضفاء بعد اجتماعي على القانون.

٣. التركيز على المواءمة بين القانون والوضع الثوري: كثير من الدراسات حاولت التوفيق بين المفهوم التقليدي للشرعية وبين ما سمي بـ"الشرعية الثورية" بعد ١٩٥٨.

٤. المساهمة في صياغة الهوية القانونية العراقية: من خلال تبني مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية، وتحديث الأسرة، وإعادة توزيع الملكية، ظهر اتجاه قانوني عراقي له خصوصيته بعيدًا عن الاستنساخ التام للأنظمة الغربية.(العلي:١٩٩٠، ٤٥)

المبحث الثاني: النخب القانونية ودورها في البنية التشريعية والفكر القانوني (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

أولًا: تكوين النخبة القانونية ومؤسساتها

تشكلت النخبة القانونية في العراق من عناصر مختلفة شملت:

١) أساتذة كليات الحقوق، خاصة في جامعة بغداد.

٢) قضاة في المحاكم المدنية والجنائية.

٣) محامون معروفون بنشاطهم القانوني والسياسي.

٤) قانونيون انخرطوا في مؤسسات الدولة (مجلس الوزراء، وزارة العدل، ديوان التدوين القانوني).

وقد ساعد وجود هذه النخبة في مؤسسات رسمية ومهنية على جعلها فاعلة في رسم التشريعات، وصياغة الأنظمة الجديدة، والمساهمة في بناء دولة القانون، ولو جزئيًا، بعد الثورة (محفوظ ،١٩٩٤: ص١٥٥).

ثانيًا: مساهمة النخبة القانونية في الدساتير المؤقتة

أنتجت المدة بين ١٩٥٨ و١٩٦٨ ثلاث دساتير مؤقتة، لعب فيها القانونيون دورًا كبيرًا:

١) الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨: جاء مباشرة بعد الثورة، وصيغه على عجل، لكنه تضمن أفكارًا جديدة عن الحكم الجمهوري، والمساواة أمام القانون، والفصل بين السلطات.

٢) دستور ١٩٦٤ المؤقت: صدر في ظل حكم عبد السلام عارف، متأثرًا بخطاب القومية العربية، وقد أُشرك بعض رجال القانون في صياغته لتعزيز شرعيته.

٣) دستور ١٩٦٨ المؤقت: جاء بعد وصول حزب البعث للسلطة، وعكس طابعًا سلطويًا واضحًا، مع تقليص الفضاءات القانونية المستقلة (عزيز،١٩٩٢: ص٥٢).

على الرغم من أن أغلب هذه الدساتير لم تكن نتاجًا لحوار شعبي، إلا أن وجود شخصيات قانونية في لجان صياغتها، مثل القضاة والحقوقيين والأكاديميين، منحها قدرًا من الشرعية الفنية، وأتاح للنخبة القانونية تمرير بعض المفاهيم الحديثة، كالحقوق الاجتماعية والتنظيم المؤسسي.

أبرز الأسماء الفكرية في تلك الفترة

الاسم	التوجه الفكري	أبرز المساهمات
علي الوردي	نقد اجتماعي – ليبرالي	تحليل بنية المجتمع العراقي، نقد ازدواجية الشخصية، الدعوة للتسامح والاعتدال.
عبد الكريم زيدان	إسلامي – قانوني	إسهامات في فقه القانون الإسلامي، والدفاع عن تطبيق الشريعة في القانون المدني.
حنا بطاطو	ماركسي – تاريخي	تحليل الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق.
صادق جلال العظم	علماني – نقدي	انتقاد الفكر الديني التقليدي، وتحليل النخبة والسلطة في الشرق الأوسط.
فاضل حسين	قومي – أكاديمي	كتابات حول مشكلة الحكم، والهوية القومية في العراق.
عزيز السيد جاسم	ماركسي – ناقد اجتماعي	نقد السلطة ومفاهيم الأيديولوجيا، ودفاع عن الحرية الفكرية.
عبد الرزاق الحسني	قومي – مؤرخ سياسي	توثيق لتاريخ الوزارات والانقلابات، وتطور الدولة الحديثة

ومن ابرز الشخصيات التي مثّلت كل تيار:

١. التوجه القومي (العربي):

- الخصائص: تبنّى فكرة الوحدة العربية، واعتبر أن خلاص العراق يكمن في الانتماء للأمة العربية، مع تأييد لسياسات عبد الناصر.
- أبرز الاسماء:
  - فاضل حسين – كتب عن مشكلة الحكم والهوية القومية.
  - عبد الرزاق الحسني – مؤرخ سلط الضوء على الدور القومي في التاريخ العراقي.
- الموقف من السلطة: تفاوت بين التأييد والمعارضة حسب قرب النظام من التوجه القومي (مثلاً تأييد حكم عبد السلام عارف بعد ١٩٦٣).

٢. التوجه الماركسي (اليساري):

- الخصائص: دعوة إلى العدالة الاجتماعية، إصلاح زراعي، تمكين الطبقات الكادحة، وفصل الدين عن الدولة.
- أبرز الأسماء:

- حنا بطاطو – قدّم تحليلاً طبقياً دقيقاً لتاريخ العراق.
- عزيز السيد جاسم – انتقد الاستبداد السياسي، ودعا لتحرر الفكر.

- الموقف من السلطة: غالباً معارض، خصوصًا بعد قمع الحزب الشيوعي في ١٩٦٣.

٣. التوجه الإسلامي (الفقهي):

- الخصائص: تأكيد على مرجعية الشريعة الإسلامية، وتحكيمها في القوانين، خاصة قوانين الأحوال الشخصية.
- أبرز الاسماء:
  - عبد الكريم زيدان – كتب عن فقه الأسرة والقانون على وفق المنظور الإسلامي.
  - محمد بحر العلوم – ركّز على العلاقة بين القانون المدني والشريعة.
- الموقف من السلطة: موقف حذر أو معارض جزئيًا، نتيجة التوجّهات العلمانية لبعض الأنظمة الجمهورية.

٤. التوجه الليبرالي/النقد الاجتماعي:

- الخصائص: دعوة إلى الحداثة، ونقد المجتمع التقليدي، والتركيز على الحريات الفردية والعقلانية.
- أبرز الاسماء:
  - علي الوردي – أشهر مفكري العراق، نقد ازدواجية الشخصية العراقية، ودعا إلى التسامح.
  - صادق جلال العظم (شارك في المناخ الفكري العام في المشرق العربي).
- الموقف من السلطة: غالبًا نقدي، مع التركيز على بناء مجتمع مدني عقلاني (مجلة العراق المعاصر :١٩٦٧)

ثالثًا: دور النخبة القانونية في القضاء والمؤسسات التشريعية

كانت النخبة القانونية حاضرة بقوة في الجهاز القضائي، وفي مؤسسات إصدار القانون، مثل:

١) مجلس شورى الدولة: وهو هيئة استشارية قانونية عليا لعبت دورًا في فحص القوانين ومراجعتها.

٢) ديوان التدوين القانوني: الذي كان مركزًا لصياغة التشريعات ومراجعتها فنيًا.

٣) المحكمة العليا: التي بدأت تأخذ طابعًا مؤسساتيًا أكثر استقلالًا، رغم الضغوط السياسية المتزايدة (حميد،١٩٧٩: ص١٢٥).

ساهم القضاة البارزون، خاصة أولئك من ذوي الخبرة والتكوين العالي، في تكريس مبدأ الشرعية القانونية، والدفاع عن استقلال القضاء، إلا أن هذه المحاولات كثيرًا ما أُحبطت بسبب تدخلات السلطة التنفيذية.

رابعًا: الفكر القانوني ومجالات تأثيره

لم يكن دور النخبة القانونية فنيًا فقط، والمقصود بكلمة فنياً دور النخب القانونية فنيًا" في سياق البحث الأكاديمي، فإن المقصود بذلك هو:

الجانب المهني – الفني المتخصص

في عمل النخب القانونية، أي:

١. صياغة القوانين والتشريعات:

مساهمتهم بصفتهم قانونيين في إعداد مشاريع القوانين والدساتير، مثل دستور ١٩٥٩ المؤقت، أو قوانين الأحوال الشخصية.

٢. الاجتهاد القضائي والتحليل القانوني:

مشاركتهم في تطوير التفسير القانوني للنصوص، وتقديم رؤى فقهية توازن بين القانون الوضعي والشريعة.

٣. العمل في المؤسسات القضائية:

شغلهم لمناصب في المحاكم العليا، ومجلس الدولة، ودوائر التشريع، حيث أثّروا في التطبيق العملي للقوانين.

٤. التدريس القانوني:

مساهمتهم في تخريج أجيال من القانونيين، من خلال عملهم في كليات الحقوق، مثل كلية القانون في جامعة بغداد.

٥. كتابة الدراسات والبحوث القانونية:

إنتاجهم لمؤلفات متخصصة في فقه القانون الدستوري، المدني، الجنائي، والإداري.

أمثلة توضيحية:

- مثلًا: الدكتور عبد الكريم زيدان ساهم فنيًا من خلال كتبه في الأحوال الشخصية، التي أصبحت مراجع لتطوير التشريعات.
- أو: محمد بحر العلوم الذي قدّم اجتهادات حول العلاقة بين الشريعة والقانون المدني.

وايضاً المقصود بالفني للنخب القانونية هو الجانب التخصصي المهني الذي مارسته هذه النخب من خلال مؤسسات الدولة القضائية والتعليمية والتشريعية، بما أثّر في مسار الفكر القانوني العراقي عمليًا وليس فقط سياسي (الوردي:١٩٧٦، ص١٠٠). بل امتد إلى الحقل الفكري من خلال:

– تدريس القانون في الجامعات: خاصة جامعة بغداد، حيث تخرّج جيل جديد من الحقوقيين المتأثرين بمدارس القانون المقارن، والحقوق الدستورية، والفكر الاشتراكي.

– الكتابة والنشر: في مجلات مثل المجلة القانونية، ومجلة القانون المقارن، حيث تم تناول قضايا مثل مفهوم السيادة، ومبدأ الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية.

–النقاش العام: شارك بعضهم في الندوات والمؤتمرات الفكرية التي ناقشت قضايا العدالة، الدولة، والدستور.

أسهمت هذه النشاطات في تشكيل ما يمكن تسميته بـ"الفكر القانوني العراقي المعاصر"، الذي مزج بين القانون الوضعي، والتقاليد الإسلامية، والفكر السياسي الحديث

أي مزج القانون الوضعي بالتقاليد الإسلامية والفكر السياسي الحديث: سعت النخب القانونية في العراق خلال المدة (١٩٥٨–١٩٦٨م) إلى إيجاد توازن تشريعي وفكري بين مكونات متباينة: أولها القانون الوضعي المتأثر بالتجارب الأوروبية الحديثة، وثانيها التقاليد الإسلامية الراسخة في البنية الاجتماعية والثقافية، وثالثها الفكر السياسي المعاصر الذي نادى بالمواطنة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وقد تجلى هذا التوجه في صياغة عدد من التشريعات التي حرصت على الجمع بين هذه المرجعيات الثلاث، ومن أبرزها قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٩٥٩، الذي عدّ من أوائل القوانين في المنطقة التي مزجت بين مبادئ الشريعة الإسلامية وصياغات القانون المدني بأسلوب يحفظ الحقوق ويراعي متطلبات العصر. كما انعكس هذا المزج في الدساتير المؤقتة التي صدرت خلال تلك الحقبة، إذ نصّت على أن الإسلام دين الدولة ومصدر من مصادر التشريع، مع تثبيت مبادئ الحكم الجمهوري، والحريات العامة، وسيادة القانون، وفصل السلطات. (مجلة القانون العراقي١٩٦٥،ص١٢٩). ويُعد هذا الاتجاه محاولة من النخب القانونية لتأسيس منظومة تشريعية حديثة ذات خصوصية وطنية، تراعي الهوية الدينية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته تنفتح على النماذج القانونية العالمية الحديثة.

خامسًا: التحديات التي واجهت النخبة القانونية

واجهت النخبة القانونية في تلك المرحلة جملة من التحديات أبرزها:

١. **التسييس:** إذ سعت الأنظمة المتعاقبة إلى تطويع القضاء لخدمة السلطة، مما همّش استقلاليته، وأضعف دور القانونيين المستقلين.

"سعت الأنظمة المتعاقبة إلى تطويع القضاء لخدمة السلطة، مما همّش استقلاليته، وأضعف دور القانونيين المستقلين"

٢. **التدخل في تعيين القضاة:** كانت الحكومات المتعاقبة، خصوصًا بعد عام ١٩٥٨، تتدخل بشكل مباشر في تعيين القضاة أو إقصائهم، لا سيما أولئك المعروفين باستقلاليتهم أو مواقفهم المناهضة للسلطة. وهذا التدخل أفقد القضاء حياديته، وحوّله في بعض القضايا إلى أداة لتصفية الخصوم السياسيين.

٣. **إصدار قوانين استثنائية:** مثل القوانين الثورية أو قوانين محاكم الشعب (مثال: محكمة الشعب التي أنشئت بعد ثورة ١٩٥٨ برئاسة العقيد فاضل المهداوي)، والتي لم تكن تحترم الضمانات القضائية الكاملة، بل اعتمدت على التوجهات السياسية للنظام أكثر من اعتمادها على مبادئ العدالة.

٤. **تهميش فقهاء القانون المستقلين:** تم إبعاد عدد من القانونيين المعروفين باستقلالهم الفكري أو انتقادهم للتشريعات السلطوية، ومنع بعضهم من النشر أو التدريس أو المشاركة في إعداد القوانين. وهذا أدى إلى غلبة الطابع الأيديولوجي على العمل التشريعي.

٥. **تشريع قوانين لصالح النظام الحاكم:** بعض التشريعات صيغت لتبرير القبضة الأمنية للنظام، مثل قوانين "أمن الدولة" أو "منع النشاط الهدّام"، والتي استُخدمت لتقييد الحريات العامة، وشرعنة الاعتقال السياسي، بعيدًا عن رقابة قضائية حقيقية . (الزبيدي: ٢٠٠١، ص٨٩).

٦. **القمع والاحتواء :** تعرّض بعض القضاة وأساتذة القانون للفصل أو النفي نتيجة مواقفهم السياسية أو الفكرية، خاصة بعد انقلاب ١٩٦٣ من شهر شباط.

٧. **ازدواجية القانون والواقع:** إذ كثيرًا ما كانت التشريعات تقدمية في النص، لكنها لا تُطبق فعليًا بسبب غياب الإرادة السياسية أو التدخلات الأمنية.

سادسًا: شخصيات قانونية بارزة في تلك المرحلة

من بين الشخصيات القانونية التي تركت أثرًا فكريًا أو تشريعيًا في تلك الفترة:

١. الدكتور عبد الرزاق السنهوري (مصري، لكنه أثّر كثيرًا في الفكر القانوني العراقي).

٢. القاضي زكي خيري: قانوني ومفكر يساري.

٣. الدكتور محمد الحيدري: أستاذ في كلية الحقوق.

٤. الدكتور عبد اللطيف الشواف: له مساهمات في الفكر القانوني والإداري.

ساهم هؤلاء وغيرهم في ترسيخ المدرسة القانونية العراقية التي مزجت بين التأصيل الفقهي والانفتاح على القانون الغربي (العظم،١٩٩١: ص٩٠).

أثر النخب الأكاديمية والقانونية في التشريع والفكر القانوني والاجتماعي (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

تُعد النخب الأكاديمية والقانونية من أبرز الفاعلين في التكوين الفكري والتشريعي في العراق الجمهوري المبكر. فقد ساهمت هذه النخب في صياغة القوانين، وإنتاج خطاب قانوني وفكري جديد، والتأثير في مفاهيم الدولة والعدالة والحقوق الاجتماعية. كما أسهمت في نقل المجتمع من مرحلة التفكير التقليدي إلى آفاق مدنية حديثة، رغم كل القيود السياسية

التي واجهتها. وتركز هذه الدراسة على تحليل هذا الأثر في مستوياته الثلاثة: التشريع، الفكر القانوني، والفكر الاجتماعي (العلي،١٩٩٠: ص٤٥).

أولًا: أثر النخبة في التشريع وبناء الدولة القانونية

١-المساهمة في صياغة قوانين مفصلية

شاركت النخب القانونية في وضع مجموعة من القوانين التي شكّلت تحولًا في طبيعة الدولة العراقية، ومن أبرزها:

١- قانون الإصلاح الزراعي (رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨): صيغ بمساهمة خبراء قانونيين واقتصاديين من الجامعات، وهدف إلى إعادة توزيع الملكية وتفكيك الإقطاع، مثّل لحظة اشتباك بين الفكر القانوني الاجتماعي ومصالح الطبقات التقليدية

٢- قانون الأحوال الشخصية (رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩): ساهم فيه فقهاء قانون وأساتذة شريعة، وعبّر عن توجه مدني واضح، من خلال توحيد المذاهب في قانون واحد وتنظيم حقوق المرأة والميراث، كان القانون موضع جدل واسع، لكنه عُدّ نقلة نوعية نحو تحديث القانون الديني

٣- قانون التعليم الإلزامي (١٩٦٠): ساهمت فيه نخبة من التربويين والأكاديميين، وكان أحد مخرجات الفكر التحديثي (الوردي،١٩٧٦: ص١٧٧).

٢- تأثير النخب القانونية في القضاء والمؤسسات التشريعية

ساهمت النخبة القانونية، سواء من خلال مجلس شورى الدولة أو منابر القضاء، في ترسيخ مبادئ مثل: سيادة القانون، مركزية الدولة في التشريع، التوفيق بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي وقد تجلى ذلك في العديد من اللوائح القانونية التي كانت تُعرض على هذه النخب للمراجعة والصياغة قبل عرضها على السلطة التنفيذية (عبد المهدي،١٢:١٩٨٨-٢٠).

المبحث الثالث: العلاقة بين النخبة والسلطة وتأثيرها المتبادل (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

أولًا: الاحتواء السياسي للنخبة من قِبل السلطة

بعد الثورة، سعت الحكومات المتعاقبة إلى استمالة النخب الفكرية والقانونية للمساهمة في بناء شرعية النظام الجمهوري الجديد، وتمثل ذلك في:

١) تعيين أساتذة جامعيين ومستشارين قانونيين في مناصب وزارية أو استشارية، كما حدث في عهد عبد الكريم قاسم.

٢) مشاركة بعض الأكاديميين في صياغة القوانين، مثل قانون الإصلاح الزراعي (١٩٥٨) وقانون الأحوال الشخصية (١٩٥٩)، حيث شارك فيه أساتذة من كليات القانون والشريعة والفلسفة (بطاطو، ص ٥٨-٦٢). لكن هذا الاحتواء لم يكن دائمًا نزيهًا أو مبنيًا على

الكفاءة، إذ رافقته محاولات لإخضاع النخبة لخطاب السلطة وتوجهاتها السياسية (مجلة العراق المعاصر، ١٩٦٧).

ثانيًا: التسييس والأدلجة داخل المؤسسات الأكاديمية

بدأت الجامعات تفقد استقلالها تدريجيًا في ظل تصاعد الصراعات السياسية:

١) في أوائل الستينيات، أصبح من المعتاد تعيين العمداء ورؤساء الأقسام بقرارات سياسية.

٢) تدخلت الحكومة في المناهج، وفرضت رقابة على النشاطات الطلابية والفكرية، خاصة خلال وبعد انقلاب ١٩٦٣، حيث تم فصل عدد كبير من الأساتذة بتهم الانتماء اليساري (الحسني، ص ١٣٤–١٣٧).

هذا الوضع أدى إلى أدلجة الفضاء الجامعي، حيث تنافست التيارات القومية والماركسية والبعثية داخل الجامعة، ما أثر في النخبة أكاديميًا وفكريًا (مجلة الثقافة الجديدة، ١٩٦٠–١٩٦٨).

ثالثًا: محاولات النخبة للتأثير في السلطة

على الرغم من الضغوط، حاولت النخب الحفاظ على نوع من الاستقلال أو التأثير في السياسات، من خلال:

١) النقاشات القانونية في المجلات المتخصصة مثل المجلة القانونية والرسالة الإسلامية، والتي تناولت موضوعات مثل حدود صلاحيات الدولة، حقوق الفرد، مدنية الدولة، وغيرها (مجلة المجلة القانونية، ١٩٦٥: ص ١١٢–١٢٦).

٢) مواقف احتجاجية أكاديمية، مثل الإضرابات أو الرسائل المفتوحة، التي وقّع عليها أكاديميون في كلية الحقوق أو الآداب، خاصة عند التضييق على الحريات.

إلا أن هذه المحاولات كثيرًا ما جوبهت بالتهميش أو القمع، ما أضعف فاعلية النخب كمصدر ضغط على السلطة

رابعًا: التحولات الفكرية نتيجة الصراع مع السلطة

أثّرت العلاقة المضطربة مع السلطة في التوجهات الفكرية للنخبة، حيث:

١) تحول بعض الأكاديميين من التوجه الليبرالي إلى الماركسي أو القومي كرد فعل على السلطة القمعية.

٢) انتقل آخرون إلى العمل الحزبي أو النقابي في محاولة للبحث عن فضاء بديل للتأثير، كما حدث مع عدد من أساتذة الجامعة الذين انضموا للحزب الشيوعي أو القومي.

٣) هاجر بعض النخب إلى الخارج، وخاصة بعد انقلاب شباط ١٩٦٣، وهو ما وصفه حنا بطاطو بـ هروب العقول القانونية والأكاديمية (بطاطو: ص ٣١٠–٣١٢).

خامسًا: انعكاسات هذه العلاقة على الخطاب الفكري العام

أدت هذه العلاقة المتذبذبة إلى نتائج فكرية واجتماعية متعددة، من أبرزها:

١) الحد من إنتاج المعرفة المستقلة: إذ بات العديد من الأساتذة يكتبون بما لا يخالف الخط الرسمي، مما أثر في جودة وطبيعة البحوث والدراسات.

٢) ظهور خطاب قانوني–نقدي: ركّز على نقد التشريع السلطوي ومركزية القرار، وهي مواضيع تكررت في المجلات الأكاديمية آنذاك.

٣) إضعاف المؤسسات المستقلة: مثل النقابات المهنية والاتحادات الجامعية، والتي أصبحت خاضعة بشكل كبير لأجهزة الأمن والحزب الحاكم (الزبيدي،٢٠٠١: ص٩١–٨٥).

سادسًا: أمثلة تطبيقية من شخصيات ومواقف

١) الدكتور عبد الجبار عبد الله، رئيس جامعة بغداد، رغم ميوله العلمية المستقلة، تعرض للتضييق ثم أُبعد عن منصبه بعد انقلاب ١٩٦٣.

٢) القاضي زكي خيري، الذي حاول الربط بين الفكر القانوني والماركسية، لكنه اصطدم بالسلطة مرات متعددة.

٣) الدكتور محمد بحر العلوم، القانوني والفقيه، كتب في قضايا الأحوال الشخصية والحقوق الدستورية، ودافع عن مدنية الدولة في كتاباته (بحر العلوم،١٩٦٤: ص١٠٠–١٠٦).

سابعاً: الفكر القانوني وأثره في العقل الاجتماعي والسياسي.

١ – الفكر من نخبة وظيفية و نخبة مثقفة

في ظل الجمهورية، بدأ دور القانونيين يتجاوز الوظيفة البيروقراطية، ليصبحوا جزءًا من النخبة المثقفة، "ولطالما كان التحول الفكري القانوني من نخب وظيفية إلى نخب مثقفة" تعني تحوّل دور النخبة القانونية من مجرد ممارسة وظيفية للقانون (تطبيق النصوص والقرارات) إلى دور فكري نقدي فاعل، يشارك في بناء المفاهيم القانونية وتحليلها في ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية حيث:

- كتبوا في الصحف والمجلات العامة حول مفاهيم الدولة والمواطنة والقانون.
- ناقشوا قضايا مثل العدالة الاجتماعية، مدنية الدولة، وحقوق الإنسان في سياقات نظرية وعملية (راجع: المجلة القانونية، ١٩٦٥، ص ٨٨–٩٢). .

٢–المساهمة في النقاش حول العلاقة بين الدين والقانون

تناول عدد من القانونيين هذا الموضوع في سياق الجدل حول قانون الأحوال الشخصية، وطرحوا رؤى جديدة حول:

- إمكانية التوفيق بين الشريعة والدستور.
- ضرورة تطوير الفقه ليتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة

ثامناً: التأثير في الفكر الاجتماعي عبر أدوات متعددة.

١-الجامعة كمجال للتأثير الاجتماعي

أصبحت الجامعة مركزًا لإعادة إنتاج الفكر الاجتماعي الحديث، حيث قدم الأساتذة؛ محاضرات في الفكر السياسي والاجتماعي، وأيضا قاموا بندوات مفتوحة ناقشت قضايا الدولة، المرأة، المواطنة، الاقتصاد، والعلاقات الدولية (مجلة العلوم الاجتماعية،١٩٨٥).

٢-الإعلام والنشر

استغل العديد من النخب منصات الإعلام لنشر آرائهم، فظهروا في الصحف اليومية مثل الجمهورية والبلاد، المجلات الفكرية مثل الثقافة الجديدة، التي كتب فيها العديد من أساتذة القانون والاجتماع (مجلة العلوم الاجتماعية،١٩٦٨).

تاسعاً: الأثر غير المباشر في وعي الأجيال الجديدة

ساهمت النخب، من خلال الجامعات والتدريس والنقاشات، في بناء وعي جديد لدى الشباب، تميز بـ:

١- النزوع نحو الفكر النقدي والتحليلي.
٢- الانفتاح على النظريات الحديثة (الماركسية، القومية، الليبرالية).
٣- الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية والتعددية الفكرية.

هذا التأثير امتد إلى الحركات الطلابية والنقابية، التي أصبحت لاحقًا بؤرًا للحراك السياسي في السبعينيات (مجلة العراق المعاصر،١٩٦٧).

الخاتمة

بعد التتبع التحليلي لمسار النخب الأكاديمية والقانونية في العراق خلال الحقبة الممتدة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨م، يتبين أن هذه النخب قد لعبت دوراً محورياً في رسم ملامح الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في البلاد. فقد كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نقطة تحوّل فارقة أتاحت للنخب مساحة أوسع للتعبير والمشاركة في بناء الدولة الحديثة، وأسهمت بدرجات متباينة في دعم التحولات الفكرية والتشريعية التي شهدها العراق.

تظهر الدراسة أن النخبة الأكاديمية، عبر الجامعات والمؤسسات البحثية، قد ساهمت في نشر مفاهيم التحديث والإصلاح الاجتماعي، بينما عملت النخبة القانونية من خلال تطوير البنية التشريعية على ترسيخ مفاهيم العدالة والمواطنة، رغم ما واجهته من تحديات سياسية وضغوط سلطوية.

كما أكدت الفصول المختلفة من هذا البحث أن التفاعل بين النخب والمجتمع، من جهة، وبين النخب والسلطة السياسية، من جهة أخرى، لم يكن ثابتاً، بل تميز بالتعقيد والتذبذب نتيجة للمتغيرات السياسية والصراعات الفكرية في تلك الفترة. وبرغم الإسهامات البارزة، فإن كثيراً من تلك النخب وجدت نفسها محاصَرة بين طموحات التغيير وحدود السلطة.

إن دراسة أثر النخب في العراق خلال هذه المرحلة لا يكتسب أهميته من بعده التاريخي فحسب، بل من كونه يعكس طبيعة العلاقة بين الفكر والسلطة، ويطرح أسئلة راهنة حول دور المثقف والأكاديمي في مجتمعات تمر بتغيرات سياسية متسارعة.

ومن هنا، يمكن القول إن النخب الأكاديمية والقانونية لم تكن مجرد أدوات معرفة أو تشريع، بل كانت قوة فكرية حاضرة وفاعلة ساهمت – وإن بحدود – في رسم معالم عراق ما بعد ١٩٥٨.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة الانكليزية

Ahmed Zein Al-Abidin (1999), Iraqi Elites in the Republican Era, Arab Research Foundation, Beirut.

Hussein Ali Mahfouz (1994), Higher Education in Iraq: Its Developments and Prospects, Dar Al-Saqi.

Hanna Batatu (1992), Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era until the Establishment of the Republic, Vol. 1, translated by Afif Al-Razzaz, Arab Research Foundation, Beirut (The Role of Intellectual Elites in Shaping Political Thought(.

Khaled Aziz (1992), The Role of the Legal Profession in Modern Iraq, Journal of Legal Studies, Issue 6.

Shamel Ibrahim Al-Atawi (1995), Modern Iraqi Politics, Arab Research Foundation.

Sadiq Jalal Al-Azm. (1991), Elite and Power: A Study of Elite Politics in the Middle East, Dar Al Saqi, (A Study of the Influence of Intellectual Elites in Iraq during the Transformations of the 1960s(.

Saleh Muhammad Al Ali (1990), Political Transformations in Iraq: From Monarchy to Republic, Dar Al Kitab Al Arabi, Beirut.

Adel Abdullah (1985), Iraqi Universities and the Development of Academic Thought, Dar Al Ma'rifa, Baghdad.

Adel Abdul Mahdi (1988), Iraqi Political Elites and Their Developments, Al Araa Magazine, Issue 12.

Abdul Hussein Al Rafi'i, 2009, The Role of Legal Elites in the Establishment of the Iraqi State. Baghdad: General Directorate of Cultural Affairs.

Abdul Razzaq Al Hasani (1987), History of Iraqi Ministries, Vol. 8, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad.

Abdul Razzaq Al Abousi, 1973, History of the Judiciary in Iraq. Baghdad: Al Nahda Library.

Abdul Aziz Al Douri (1987), Modern History of Iraq, Dar Al Nahda Al Arabiyya, Beirut.

Abdul Karim Zaidan (1967), Personal Status Provisions in Islamic Law, Al Sabah Library, Baghdad.

Abdullah Hamid. (1979), Movements of Change in Iraq, Dar Al-Tali'ah, Beirut.

Abdul Majeed Al-Khayat, 1970, The Legal System in Contemporary Iraq. Baghdad: Al-Maaref Press.

Ali Al-Wardi. (1976), Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Dar Al-Awda, Beirut.

Fadel Hussein. (1989), The Problem of Governance in Iraq, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah Al-Jadida Magazine, several issues between 1958 and 1968, articles addressing the impact of academic and legal elites on the revolution.

Al-Thaqafiyah Al-Jadida Magazine, several issues between 1960 and 1968, articles addressing the role of intellectual and legal elites in the development of political and social thought in Iraq.

Journal of Legal Studies. (1965), Articles on the Development of Legal Thought in Iraq, Volume 2.

Journal of Contemporary Iraq. (1967), several articles addressing the development of political and academic elites in Iraq during the 1950s and 1960s, Issue 5.

Journal of Social Sciences, University of Baghdad, issues 1950–1965. A collection of articles on the influence of academic elites on the social and political sciences in Iraq.

Iraqi Law Journal, The Role of Legal Elites in Building the Iraqi Legal System, College of Law, University of Baghdad, Volume 3.

Iraqi Law Journal, 1965, College of Law, University of Baghdad, Volume 3, (The Role of Legal Elites in Building the Iraqi Legal System(.

Mahfouz Hassan Ali, Higher Education in Iraq: Its Developments and Prospects, Dar Al Saqi, Beirut, 1994, pp. 150–156.

Muhammad Bahr Al-Ulum (1964), Civil Law and Islamic Sharia, Dar Al-Ma'rifa, Baghdad.

Muhammad Hussein Al-Zubaidi (2001), The Iraqi Elite and Developments in the Political Arena, Dar Al-Andalus, Baghdad.

ثانياً: المصادر باللغة العربية

أحمد زين العابدين. (١٩٩٩)، النخب العراقية في العهد الجمهوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

حسين علي محفوظ. (١٩٩٤)، التعليم العالي في العراق: تطوراته وآفاقه، دار الساقي.

حنا بطاطو. (١٩٩٢)، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت (دور النخب الفكرية في تشكيل الفكر السياسي).

خالد عزيز. (١٩٩٢)، دور المحاماة في العراق الحديث، مجلة الدراسات القانونية، العدد ٦.

شامل إبراهيم العطاوي. (١٩٩٥)، السياسة العراقية الحديثة، مؤسسة الأبحاث العربية.

صادق جلال العظم. (١٩٩١)، النخبة والسلطة: دراسة في سياسات النخبة في الشرق الأوسط، دار الساقي، (دراسة تأثير النخب الفكرية في العراق في تحولات الستينيات.

صالح محمد العلي. (١٩٩٠)، التحولات السياسية في العراق: من الملكية إلى الجمهورية، دار الكتاب العربي، بيروت.

عادل عبد الله. (١٩٨٥)، الجامعات العراقية وتطور الفكر الأكاديمي، دار المعرفة، بغداد.

عادل عبد المهدي. (١٩٨٨)، النخب السياسية العراقية وتطوراتها، مجلة الآراء، العدد ١٢.

عبد الحسين الرفيعي ،٢٠٠٩، دور النخب القانونية في تأسيس الدولة العراقية. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٧)، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

عبد الرزاق العبوسي،١٩٧٣، تاريخ القضاء في العراق. بغداد: مكتبة النهضة.

عبد العزيز الدوري. (١٩٨٧)، تاريخ العراق الحديث، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد الكريم زيدان. (١٩٦٧)، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الصباح، بغداد.

عبد الله حميد. (1979)، حركات التغيير في العراق، دار الطليعة، بيروت.

عبد المجيد الخياط، ١٩٧٠، النظام القانوني في العراق المعاصر. بغداد: مطبعة المعارف.

علي الوردي. (1976)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار العودة، بيروت.

فاضل حسين. (١٩٨٩)، مشكلة الحكم في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

مجلة الثقافة الجديدة، أعداد متعددة بين ١٩٥٨ – ١٩٦٨، مقالات تتناول أثر النخب الأكاديمية والقانونية في الثورة.

مجلة الثقافة الجديدة، أعداد متعددة بين ١٩٦٠ – ١٩٦٨، مقالات عدة تتناول دور النخب الفكرية والقانونية في تطور الفكر السياسي والاجتماعي في العراق.

مجلة الدراسات القانونية. (١٩٦٥)، مقالات حول تطور الفكر القانوني في العراق، المجلد ٢.

مجلة العراق المعاصر. (١٩٦٧)، مقالات متعددة تتناول تطور النخب السياسية والأكاديمية في العراق خلال الخمسينيات والستينيات، العدد ٥.

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، أعداد ١٩٥٠–١٩٦٥.، مجموعة مقالات حول تأثير النخب الأكاديمية في العلوم الاجتماعية والسياسية في العراق.

مجلة القانون العراقي، دور النخب القانونية في بناء النظام القانوني العراقي، كلية القانون – جامعة بغداد، المجلد ٣.

مجلة القانون العراقي،١٩٦٥، كلية القانون – جامعة بغداد، المجلد ٣،(دور النخب القانونية في بناء النظام القانوني العراقي).

محفوظ حسن علي، التعليم العالي في العراق: تطوراته وآفاقه، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤.،ص ١٥٠–١٥٦.

محمد بحر العلوم. (١٩٦٤)، القانون المدني والشريعة الإسلامية، دار المعرفة، بغداد.

محمد حسين الزبيدي. (٢٠٠١)، النخبة العراقية وتطورات الساحة السياسية، دار الأندلس، بغداد.